2021

بريطانيا والبريكست الخشن

(التداعيات المستقبلية)

د. أحمد خميس

مدرس العلوم السياسية

جامعة حلوان

د. محمد الطيار

مدرس العلوم السياسية

جامعة حلوان

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه (البريكست Brexit) خاصة في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والتعليم والسياسة التجارية فضلاً عن السياسة الخارجية. كما تهدف الدراسة بشكل خاص إلى التعرف على الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في النظام الدولي خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وتنقسم الدراسة إلى مبحثين، يتناول، الأول: الإطار النظري، والثاني: التداعيات المستقبلية التي تترتب على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا– البريكست– الإتحاد الأوربي– التداعيات المستقبلية.

Abstract

This study aims to investigate the possible consequences of the UK's decision to leave the European Union, or the so-called "Brexit", especially in the fields of immigration, security, defense, education, trade policy, as well as foreign policy. The study also aims in particular to identify the new role that Britain can play in the international system, especially after its exit from the European Union.

The study is divided into two chapters. The first deals with the theoretical framework, and the second deals with the future implications of Brexit from the European Union.

key words: Britain - Brexit - the European Union - future repercussions.

مقدمة

غادرت المملكة المتحدة رسميا الاتحاد الأوروبي في الأول من فبراير 2020، لتنهي عضويتها[1] التي دامت 47 عاماً في أكبر تكتل اقتصادي في العالم، فيما اعتبره رئيس الوزراء

[1] صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة 52% في استفتاء تاريخي تم إجراؤه في الثالث والعشرين من شهر يونية السابق. وتعتبر بريطانيا أول دولة تخرج من الاتحاد الأوروبي حيث لم يسبق لأي دولة عضوة الخروج منه، لذلك فمن الصعب توقع كل نتائج هذا القرار. وتنص المادة 50 من اتفاقية لشبونة الخاصة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي لم يتم تنفيذها من قبل، أن الدولة التي ترغب في الخروج من الاتحاد عليها أن تخبر المجلس الأوروبي

البريطاني بوريس جونسون، "بداية فصل جديد من مسيرة بلاده الكبرى".. لتبدأ على الفور فترة انتقالية مدتها 11 شهرا، تأمل لندن خلالها في إبرام اتفاقية تجارية وسياسية شاملة مع الاتحاد الأوروبي تحد من تداعيات الانسحاب. لكن يظل الجدل الدائر حالياً يدور حول شكل السياسة الخارجية لها بعد البريكست، خاصة أنها كانت تسترشد في تفاعلها مع المجتمع الدولي بالبروتوكولات والقوانين والقواعد التي تقرها بروكسل. ولفترة طويلة، دافع المسؤولون البريطانيون عن فكرة الخروج من الاتحاد الأوروبي باعتبارها فرصة لإعادة ظهور بريطانيا العالمية المنفتحة من خلال التجارة والدبلوماسية على دول خارج حدودها، التي فقدت منذ زمن بعيد بسبب القيود التي فرضها عليها الاتحاد. وتُعرّف الحكومة البريطانية هذا المسار المستقل بأنه: "إعادة الاستثمار في علاقاتنا، والدفاع عن النظام الدولي القائم، وإظهار أن بريطانيا منفتحة وذات مظهر خارجي وثقة في الساحة العالمية". ودعماً لهذه السياسة، استضافت لندن يوم20 يناير 2020، قمة تضم 13 دولة إفريقية، سعى من خلالها "جونسون" إلى تدعيم العلاقات التجارية والدبلوماسية مع هذه الدول بعد "البريكست"[2].

أولاً: إشكالية الدراسة

تبدو مشكلة بريطانيا أنها تريد أن تكون جزءًا من أوروبا، دون أن تكون عضواً حقيقياً فيها وعلى أثر (حميد، 2017: 18، عز الدين، 2016) هذه العلاقة الشائكة المنطلقة من الشك وانعدام الثقة إضافة إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية وأمنية، جعل الحكومة البريطانية تُقرر بتنظيم استفتاء شعبي للبت في مسألة بقاءها في الاتحاد الأوروبي من عدمه ومن ثم، تم تحديد يوم **23 جوان 2016** للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي والذي انتهى بنعم للخروج. هذا الاستفتاء جعل أوروبا تفتقد لـــ ثاني قوة اقتصادية وأكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوربي، خاصة وأنّ بريطانيا كانت تتمتع بوضع مُميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا. وبالتالي أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى طرح تساؤلات كبرى حول

بهذا القرار. كما تعترف اتفاقية لشبونة 2009 بحق كل دولة عضوة أن تقرر، وفقاً لقواعد الاتفاقية الدستورية، خروجها من الاتحاد ووفقاً للمادة لا يتطلب هذا الخروج أي مبرر، كما لم تحدد المادة الطريقة التي تنظم الخروج فالاتحاد يناقش مع الدولة التي ترغب في الخروج اتفاق لتحديد خطوات خروجها. كما يتوقف تطبيق اتفاقيات الاتحاد الأوروبي على هذه الدولة منذ تاريخ بدء تنفيذ هذا الاتفاق أو في العامين التاليين لإعلان الخروج. وتسمح أخيراً المادة لأي دولة خرجت من الاتحاد العودة إليه مرة أخرى مثل أي دولة ترغب في الانضمام. وتسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في حالة واسعة من الارتباك وأثار الكثير من التساؤلات حول عدة قضايا.

[2] تعبير بريكست هو اختصار للكلمتين الإنجليزيتين **(British Exit)** واللتين تعنيان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

التداعيات المستقبلية سواء الداخلية أو الخارجية المترتبة على ذلك الخروج، ومن ثم فقد قامت بريطانيا بوضع عددا من الاهداف والمرتكزات لسياساتها الداخلية والخارجية ودورها الجديد في البيئة الدولية بعد اتمام عملية الانسحاب.

التساؤلات البحثية

تنطلق الدراسة من عدة تساؤلات؟

(1) ما التداعيات الداخلية المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العديد من قطاعات الدولة؟

(2) ما التوجه العام للسياسة الخارجية البريطانية بعد البريكست؟

(3) ما تأثير خروج بريطانيا على دورها في النظام الدولي؟

ثانياً: فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على فكرة مفاداها أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يترتب عليه الكثير من التداعيات الداخلية والخارجية عليها.

ثالثاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج المصلحة الوطنية، حيث يعتبر اقتراب المصلحة الوطنية أحد اقترابات البحث الرئيسية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ وهو ترجمة واضحة للمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقامت على مفاهيم ثلاث أساسية هي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية.

رابعاً: حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تبدأ فترة الدراسة من العام 2016 والذي شهد الاستفتاء حول انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتنتهي الدراسة عند العام 2020والذي شهد الانسحاب الفعلي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد 47 عاماً.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدارسة على حدود بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه (البريكست **Brexit**) خاصة في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والتعليم والسياسة التجارية فضلاً عن السياسة الخارجية. كما تهدف الدراسة بشكل خاص إلى التعرف على الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في النظام الدولي خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

سادساً: تقسيم الدراسة

تقسم الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. تناول المبحث الأول **الإطار النظري للدراسة، من خلال مطلبين، ركز المطلب الأول،** على انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي. و**المطلب الثاني،** على التحديات التي واجهت بريطانيا أثناء وجودها كعضو في الاتحاد الأوروبي وأدت إلى خروجها.

وتناول المبحث الثاني، التداعيات المستقبلية التي قد تترتب على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من خلال مطلبين، ركز المطلب الأول، على التداعيات الداخلية، و**المطلب الثاني،** على التداعيات الدولية.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول، انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي، ويركز المطلب الثاني على التحديات التي واجهت بريطانيا أثناء وجودها كعضو في الاتحاد الأوروبي وأدت إلى خروجها. وذلك في السياق التالي:

المطلب الأول

انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي

نشأ مشروع الوحدة الأوروبية كردة فعل لما آلت إليه نتائج الحرب العالمية الثانية، ولم تكن نتيجة إستراتيجية استباقية أو ضرورة سياسية حتمية؛ بل ناحية اشبه بما تكون غرائزية تتعلق بالدفاع وليس في بناء منظومة سياسية تكاملية سياسية واقتصادية تفرض وجودها وحقيقتها، أما القول إنها

نتجت –ردة فعل– فبعد اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قمة المسرح الدولي وتراجع بريطانيا وخروج فرنسا حتى من المشاورات الدولية، وإخراج الفرنك الفرنسي كعملة احتياط دولية.

الأمر الذي جعل من الرئيس الفرنسي الأسبق ديجول عقلية حاقدة على الولايات المتحدة وسياستها تجاه الاستعمار القديم ومصالح فرنسا ووجودها الدولي، لكنه بحكم عقليته السياسية والتي تعتبر بحق عقلية سياسية قوية فكر بسبل مقاومة هذا القوى الجاثمة على صدر أوروبا فنظر إلى قوة فرنسا وقوة الطرف الآخر فوجد أن المقاومة العسكرية هي نوع من الانتحار السياسي، وقد يؤدي إلى نتائج لا تتحملها فرنسا المثقلة بالأعباء والديون والعقد النفسية نتيجة الاحتلال الألماني لها، فكان لا بد من تفكير عملي من أجل الوقوف في وجه هذه القوة الغاشمة، فَفكر وقد سبقه آخرون بمشروع وحدة بين دول أوروبا للوقوف على قدميها:

أولاً: وحتى لا تبقى أسيرة مشروع مارشال (احتلال اقتصادي وناتو عسكري) فأخذ على عاتقه إخراج مشروع الوحدة إلى حيز الوجود لتكون لفرنسا الكلمة المبحث، وهو يدرك حقيقة أن معوقات الوحدة أكبر بكثير من إمكانيات اللقاء نتيجة الحروب التاريخية بين شعوب أوروبا والقوميات المتشددة لكل منها، والحذر الشديد تجاه الآخر والخوف منه، وخاصة من سيطرة ألمانيا بما تملك من قوة وإمكانيات حقيقة أكبر من فرنسا، لكنه بقي ينظر إلى سر القوة الفرنسية (القوة النووية وعضوية مجلس الأمن والإرث الاستعماري لكن مع ذلك تبقى هناك عقد كبيرة وظلمات لا تكاد ترى نوراً ولا أملاً لمستقبل موهوم. فضلاً عن وجود عدو داخل أوروبا سعى ولا زال يسعى إلى الهيمنة على أوروبا وعدم توحدها او سيطرة طرف على آخر بسياسية توازن القوى بينها؛ بحيث لا يسيطر أحدهما على الآخر ولعب بجدارة على اثارة التناقضات بينهما.

لقد كان ديجول يدرك هذا الخطر الإنجليزي أكثر من غيره (العدو داخل البيت) لذلك وقف ضد وجودها في مشروع الاتحاد بشدة فضلاً عن عدو مجاور آخر مبدئي التهم نصفها ولا زال خطراً حقيقياً وآنيا على النصف الآخر وعدو حليف، قادها وقاد الحروب على أرضها فأثخنها جراحاً فوق جراحها، فكان مشروع الوحدة أشبه بحلم وردي جميل تكذبه الوقائع وتنكره المكائد وتعطله المؤامرات، لكن ديغول مضى ونصب عينه على العدو داخل البيت؛ ففي السابع والعشرين من نوفمبر عام 1967م وداخل قصر الإليزيه، قال الرئيس الفرنسي شارل ديجول أمام نحو ألف شخص من

الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية: "إن بريطانيا تملك "كراهية متجذرة" للكيانات الأوروبية"، وحذر من أن فرض بريطانيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدي إلى تحطيمه. **ففي عام 1961م تقدمت بريطانيا**[3] (مراد، 2016: 6) بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وبعد ذلك بعامين رفض ديجول الموافقة على دخول بريطانيا، حاولت بريطانيا مرة أخرى وأعلن ديجول رفضه لانضمام بريطانيا في عام 1967م بالرغم من موافقة الدول الأخرى المنضمة للسوق، وبريطانيا لم تكن عضوًا في التجارب الأولى للوحدة الأوروبية، مثل تجربة إنشاء تجمع للحديد والفحم عام 1952م، كما أنها لم توقع على اتفاقية روما عام 1957م والتي ضمت ست دول من أوروبا الغربية وأسست لكيان اقتصادي لا يتم فيه فرض الجمارك على التجارة بين الدول الست (مراد، 2016: 6-8).

رفضت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي سبقت الاتحاد الأوروبي لدى تأسيسها عام1952م، وقال رئيس الوزراء عن حزب العمال كليمنت أتلي للبرلمان في عام 1950م: إن حزبه "ليس مستعدا لقبول مبدأ تسليم أكثر قوى الاقتصاد حيوية في هذا البلد إلى سلطة غير ديمقراطية على الإطلاق ولا يسائلها أحد"، لكن رئيس الوزراء هارولد ماكميلان من حزب المحافظين غير هذا الموقف في عام 1961 وحاول الدخول وكانت فرنسا ديغول له بالمرصاد، حيث عطل شارل ديغول انضمامها في عامي1961 و1967 واتهمها بالعداء المتأصل للمشروع الأوروبي، ثم انضمت بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1973.

بعد أن سحبت فرنسا اعتراضها إثر استقالة ديغول في 29 أبريل عام 1969م، وقال رئيس الوزراء البريطاني تيد هيث من حزب المحافظين لدى توقيعه على المعاهدة التي أدخلت بريطانيا السوق المشتركة: "الخيال سيكون مطلوباً لتطوير المؤسسات مع احترام فردية كل دولة"، ومع دخولها كانت عقبة بحق، ومشكلة كبيرة (حميد، 2017: 18).

فمثلاً يتذكر الجميع لاءات رئيسة وزراء بريطانيا خلال الثمانينيات مارجريت ثاتشر التي لخصت علاقة بريطانيا بأوروبا من خلال قول "لا" ثلاث مرات في جلسة لمجلس العموم عام 1990م،

---

(3) انضمت المملكة المتحدة إلى الجماعات الأوروبية في عام 1973 في ظل حكومة المحافظين إدوارد هيث مع استمرار العضوية التي أقرها الاستفتاء في عام 1975. في السبعينيات والثمانينات كان الانسحاب من المجتمعات الأوروبية أساسا من اليسار السياسي مع بيان حزب العمال للانتخابات لعام 1983 الذي يدعو إلى الانسحاب الكامل. وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين نمت معارضة تنمية الاتحاد الأوروبي إلى اتحاد سياسي بشكل متزايد بينما أصبح تمارجريتثاتشر (على الرغم من إنها من المؤيدين الرئيسيين للسوق الأوروبية الموحدة) متناقضة بشكل متزايد تجاه أوروبا. ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي جاءت المعارضة من أجل المزيد من التكامل الأوروبي بشكل أساسي من اليمين وأدت الانقسامات داخل حزب المحافظين إلى التمرد على معاهدة ماستريخت في عام 1992.

كانت ثاتشر معارضة شرسة لمنح بروكسل حيث مقر المفوضية الأوروبية، أي سلطات مركزية أو تشكيل ما يعرف باسم "الولايات المتحدة الأوروبية". وكانت طوال الفترة يظهر على بريطانيا عدم الاندماج مع الإتحاد الأوروبي بل هي تريد أخذ مغانمه وترك مغارمه، فوضعت قدماً في أوروبا وأخرى خارجها مع الولايات المتحدة، وأخذت تلعب كما يقال على الحبلين حتى مجيء ديفيد كاميرون رئيس الوزراء وزعيم حزب المحافظين –الحاكم الحقيقي لبريطانيا – حيث تعهد كاميرون بإجراء استفتاء على "البقاء أو المغادرة" بناء على اتفاق أعيد التفاوض عليه بشأن عضوية الاتحاد في برنامج حزبه لانتخابات عام 2015 (عز الدين، 2016).

وعلى الرغم من أن أكبر الأحزاب البريطانية دعمت حملة البقاء في الاتحاد، فقد صوت الشعب لصالح المغادرة بنسبة 52% مقابل 48% في يوم 23 يونيو حزيران عام 2016م، واستقال كاميرون في الصباح التالي ليوم الاستفتاء وحلت تيريزا ماي محله، وهنا كانت الصدمة الكبرى والضربة الموجعة والتي لم تكن بالحسبان نهائياً؛ لأن مقصد الاستفتاء لم يكن من أجل تحديد البقاء أو الخروج، وإنما من أجل ابتزاز أوروبا بمزيد من المصالح والغنائم، وهذه ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها بريطانيا إلى التهديد بالاستفتاء لتحقيق مكاسب من الاتحاد ليست جديدة بل هي منذ السنوات الأولى لدخول بريطانيا في مكونات الاتحاد.

فبريطانيا قد أصبحت عضواً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ كانون الثاني 1973م، وكان احتفاظها بعملتها "الجنية الاسترليني" وبقاؤها خارج منطقة "الشينجن" شعارين للوضع الخاص الذي ظلت بريطانيا تتمتع به رغم عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وكانت تستخدم فكرة "الاستفتاء" على بقائها في الاتحاد كوسيلة لابتزاز الدول الأوروبية، لتحقيق مزيد من الخصوصية لبريطانيا داخل الاتحاد، فقد أجرت استفتاء سنة 1975م لتحسين شروط بقائها في الاتحاد والذي صوت البريطانيون فيه لصالح البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (Vernon, 2019: 10).

وبالتدقيق وامعان النظر في سياسة حزب المحافظين الحاكم الذي كان يقوده كاميرون في موضوع الاستفتاء المذكور يدل على أن كاميرون كان يتوقع أن تكون النتائج غير حاسمة كأن تكون متساوية فتكون بين أخذ ورد لتكون مجالاً للإعادة أو تتخذ هذه النتائج غير الحاسمة مجالاً للتفاوض من جديد مع الاتحاد، ولهذا كان حزب المحافظين نفسه يدير حملة البقاء في الاتحاد وحملة الخروج منه.

ولم تكن أي من الحملتين جادة فعلاً في البقاء أو الخروج بقدر ما كانتا جادتين في أن يكون الاستفتاء طريقاً إلى تحقيق تنازلات إضافية من الاتحاد، ويُرجح ذلك أن كاميرون ورغم دعمه الاتفاق إلا أنه أبقى على عدم إلزام حزبه بدعمه فلو كان جاداً في البقاء لطلب من حزبه أن يدعمه فيصوت للبقاء، ولكانت النتيجة تكون لصالح البقاء بقوة.

ولكنه تركه ينقسم على نفسه في التصويت، لأن المقصود ليس حصول أغلبية للخروج أو البقاء بقدر ما هو من أجل تحقيق المكاسب. ولكن نتيجة الاستفتاء كانت صدمة كبيرة جداً، ووضعت بريطانيا في مأزق كبير جداً، فلا هي تستطيع البقاء بعد الاستفتاء ولا هي قادرة على تحمل نتيجة الاستفتاء سياسياً واقتصادياً على النحو التالي (حمدان، 2019):

اقتصادياً: على سبيل المثال؛ فقد اهتزت الثقة ببريطانيا وباقتصادها بعد دقائق من إعلان النتيجة، حيث هوت قيمة الإسترليني أمام الدولار 10% وأمام اليورو 7 %، وقد وقعت هزات في الأسواق المالية الأوروبية والآسيوية، حيث ذكرت رويتر أن: "نتيجة الاستفتاء قادت لمحو ثلاثة ترليونات دولار من قيمة الأسهم العالمية وما زالت التداولات تتسم بالتقلب حتى مع تعهد واضعي السياسات بحماية اقتصاداتهم". فدفعت بريطانيا محافظ بنك إنجلترا المركزي ليقوم بتهدئة الوضع بالقول: "بوجود سيولة كافية بقيمة 250 مليار جنيه إسترليني، وإنه لن يتردد في اتخاذ إجراءات استثنائية قصوى"، وقد خفضت الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني "ستاندرز آند بورز" و "موديز" و "فيتش" تصنيف الدين البريطاني فنشرت بيانات ورد فيها: "إن درجة الدين البريطاني خفضت من "إيه إيه إيه" وهي الأفضل إلى درجة "إيه إيه"، أي خفضت إلى درجتين وهذه أول مرة تحدث لبريطانيا، وأشارت هذه الوكالات إلى أن عدم اليقين الذي سيلي نتيجة الاستفتاء سيؤدي إلى تباطؤ كبير في الأمد القصير.

أما سياسياً: فقد أحدث استفتاء بريطانيا أثراً بالغاً في تماسك شعوب بريطانيا نفسها، فقد صوت شعب اسكتلندا بشكل حاسم للبقاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك أيرلندا الشمالية، والآن تطالب هذه الشعوب باستفتاء حول بقائها في بريطانيا؛ أي أن وحدة بريطانيا نفسها قد صارت محل شك وهذا لم تخطط له بريطانيا، فقد كان من أبرز إنجازات كاميرون الداخلية نجاحه في منع انفصال اسكتلندا عن بريطانيا في استفتاء 2014م، وظنت بريطانيا أن موضوع اسكتلندا قد أقفل لفترة طويلة.

لكنه وبعد استفتاء بريطانيا 2016/6/23م قد عاد إلى الواجهة بشكل قوي، فرئيسة وزراء اسكتلندا ستروجون قد صرحت وفَور بُروز نتيجة الاستفتاء بأن الظروف قد تغيرت بعد استفتاء 2014م عندما صوت الأسكتلنديون لصالح البقاء في بريطانيا، وأن اسكتلندا ستبادر بمفاوضة الاتحاد الأوروبي بشأن بقائها داخل الاتحاد، وهذا يصعب تحقيقه دون أن تستقل عن بريطانيا. فقد أعلنت نيكولا سترجون رئيسة الوزراء الأسكتلندية الأحد أن "المملكة المتحدة التي صوتت اسكتلندا في 2014م للبقاء فيها لم تعد موجودة"، مشيرة إلى أن من "المرجح جداً" إجراء استفتاء جديد بعدما صوت البريطانيون للخروج من الاتحاد الأوروبي" (مزاني، 2019: 102-105).

أما أيرلندا الشمالية وهي الخاصرة الأكثر ضعفاً لبريطانيا فقد دعا حزب الشين فين الذي يعتبر بمثابة الواجهة السياسية للجيش الجمهوري الأيرلندي صباح الجمعة إلى استفتاء حول أيرلندا موحدة، وجاءت هذه الدعوة بعد تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي وفق النتائج النهائية، وأكد الحزب الجمهوري أن الاستفتاء حول الاتحاد الأوروبي: "له عواقب هائلة على طبيعة الدولة البريطانية"، وهكذا فإن استفتاء بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي قد جعل تفكك بريطانيا حديث السياسيين من جديد في أيرلندا الشمالية وكذلك في أسكتلندا.

أما مسألة أمريكا ومواقفها من الاتحاد الأوروبي؛ فإن أمريكا كانت مهتمة ببقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي لإضعافه ولتبقى داخله بؤرة توتر، وهذا العامل الخارجي كان واضحاً فترة أوباما الذي زار لندن وحث البريطانيين على التصويت لصالح البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي؛ لأن أمريكا كانت راغبة ببقاء بريطانيا في الاتحاد حتى يبقى اتحاداً هشاً، فأمريكا تدرك أن بريطانيا لا تعمل لصالح الاتحاد ولا للوحدة الأوروبية، وهي تعرقل ذلك وتشوش على كثير من القرارات ولا تفكر إلا في مصلحتها، فهي معول هدم، وبذلك تلتقي نظرة ديغول وأمريكا إلى حقيقة الموقف الإنجليزي، وكل ذلك يصب في مصلحة أمريكا التي لا تريد أن ترى أوروبا موحدة قوية تتحداها أو تنافسها في الساحة العالمية اقتصادياً أو سياسياً.

وإذا نتج عن خروج بريطانيا تفكك الاتحاد فذلك في صالح أمريكا، ولذلك فبعدما ظهرت النتيجة بالخروج أرسل أوباما وزير خارجيته جون كيري إلى أوروبا للتوسط بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وليخفف من ردات الفعل الأوروبية تجاه بريطانيا، وعندما وصل كيري بروكسل قال: "إنه أمر أساسي أن نبقى مركزين في هذه المرحلة الانتقالية حتى لا يفقد أحد صوابه ويتحرك بلا تفكير"،

وبعد اجتماعه مع رئيس الوزراء البريطاني الاسبق "كاميرون" في لندن صرح كيري قائلا: "إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ربما لا يتحقق أبداً، وإن لندن ليست في عجلة من أمرها لذلك"، ولدى سؤاله حول ما إذا كان بالإمكان التراجع عن قرار الخروج وكيفية القيام بذلك أجاب كيري: "أعتقد أن هناك طرقاً عدة".

ويبدو أن إدارة ترامب حالياً اقتنعت بأن خروج بريطانيا من الاتحاد سيجعل الاتحاد يتفتت ويتعمق بتفتته، خاصة في ظل صعود اليمين المتطرف والذي يعادي المؤسسات الأوروبية، وهذا واضح في ايطاليا مثلاً بشكل كبير (Benjamin, 2018: 20).

وتتجلى هنا محاولة ترامب لهدم الاتحاد الأوروبي عندما ألقى سهامه بقوة ضد الإتحاد ورفضه التعامل معه كوحدة واحدة بل كدول متفرقة، ودعم ترامب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتوجيه البريطانيين إلى أسواق أخرى غير الأوروبية، وأكد أنه بمجرد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي بشكل كامل سوف يفتح مجالاً واسعًا للتجارة مع بريطانيا ولكنها تدرك خطورة الإذعان لأمريكا وعدم وفائها بالتزاماتها وتدرك خطورة الانسحاب وأثره.

لذا عملت ولازالت على محاولة ابتزاز الاتحاد لمصلحتها وتدرك أنه مصدر قوة لها وتنظر بعين الشك لوعود ترامب بعد رفضه استخدام بريطانيا بدلا من روسيا في تحقيق مصالح أمريكا لعدم ثقة الأمريكان بها وحقيقة الصراع بينهما سواء أكان الصراع ظاهراً أم خفيا.

المطلب الثاني

التحديات التي واجهت بريطانيا أثناء وجودها كعضو في الاتحاد الأوروبي وأدت إلى خروجها.

يمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي مثلت تحديات صعبة دفعت بريطانيا نحو اتخاذ قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي (بو خريص، 2017: 9):

أولاً: الانتماء الثقافي والاجتماعي: خلال الأشهر الأربعة التي سبقت الاستفتاء كان وضحاً لكل مراقب صعود التيار القومي البريطاني على خلفية اسباب عدة، هذا التيار الذي تصدر حملة الخروج قدم مقاربة الخصوصية والهوية والاستقلال السياسي والاقتصادي في مقابل مقاربة التنوع والاندماج والتكامل الاممي التي طرحها الاتحاد الأوروبي ومؤيدو البقاء. وخلال الجدال السياسي الذي كان محتدماً بين

الطرفين كان من الصعب على مؤيدي البقاء الاجابة على تساؤلات مقلقة حيال الامن ومكافحة الارهاب والهجرة وتدني معدلات الفائدة والتضخم والاستقلال الاقتصادي. هذا الجدل وضع الناخب البريطاني أمام فهم اخر لجدليات الهوية متمثل في السؤال التالي: هل نحن البريطانيون أقرب ثقافياً واجتماعياً للكتلة السكانية في امريكا الشمالية أم أقرب للكتلة السكانية في أوروبا؟ هل نحن أقرب للأميركيين أم للقبارصة على سبيل المثال؟ لترسم الاجابة على هذه التساؤلات الذهنية الصورة النهائية للاستفتاء.

ثانياً: التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية: خلال العقد المنصرم عاشت الاقتصادات الكبرى أزمة مالية واقتصادية ثقيلة وما زالت تبعاتها تؤثر حتى الآن، طريقة تعامل المؤسسات الكبرى وراسمو السياسات المالية حول العالم شابها الكثير من عدم الكفاءة. فضلاً عن فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الأوروبي(ECB)، في حل معضلات هيكلية في الاقتصادات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولاً إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) الى مستويات 2%. كل هذا جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها.

ثالثا: التفاوت في الأداء الاقتصادي: حين فشل الاتحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرةً أو ما يسمى بـ "الاسواق الطرفية" في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان وإلى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي دفع اعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جداً (بخيت، 2018: 5).

رابعاً: اليسار الأوروبي: مع سيطرة أقطاب اليسار الأوروبي على مفاصل المفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، أصبح الفساد سمة بارزة في التعامل الأوروبي. مشاريع بائسة وسياسات عفي عليها الزمن واموال طائلة مبددة من التحفيز الكمي، ووعود بالفقر المدقع، لقد استوعب البريطانيون الدرس وقالوا إن هذا ما يعد به اليسار في كل مكان

خامساً: النموذج السويسري: سويسرا بلد ليس عضوا في الاتحاد الأوروبي لكنها تملك معدلات نمو اقتصادي وناتجاً إجمالياً محلياً أفضل من المملكة المتحدة ومعدلات بطالة أقل من المملكة المتحدة وعملة أقوى من الجنيه الاسترليني. يقول الناخب البريطاني: حسناً لنجرب النموذج السويسري.

سادساً: الهاجس الأمني: جميعنا شاهد عجز أوروبا الكامل عن معالجة أزمة اللاجئين بدء من خريف العام 2015. وتفشي ظاهرة الارهاب الذي ضرب بروكسل وباريس. فالخوف من الإرهاب: زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخراً دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد من حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا. وخلال الأعوام الماضية كانت هناك تصريحات عدة لمتزعمي معسكر "الرحيل"، وفي مقدمتهم دومينيك راب، وزير العدل البريطاني، الذي اعتبر أن "الخروج من شأنه ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل".

سابعاً: تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي؛ إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من قِبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

ثامناً: التذمر من الرسوم الأوروبية: الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يومياً (جوني، 2017: 27).

تاسعاً: الافتقار إلى الديمقراطية: بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول لها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

عاشراً: قوة عسكرية أوروبية موحدة: في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتى في الأذهان، خاصة للتصدي لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعاً من التحديات فضلاً عن استعادة وضع الكتلة الأوروبية في السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتين في الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما.

حادي عشر: التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية: فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحرر الجسم القضائي من أحكام القيود القانونية، خاصة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية.

ثاني عشر: الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا: وهي أهم أسباب الصراخ البريطاني في وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، وكان ديفيد كاميرون يسعى إلى تعديل القواعد المرتبطة بالهجرة، ولكن كانت دائمًا تقابل برفض أوروبي، لأن بند حرية انتقال الأفراد في اتفاقية شينجن تُعد واحداً من أهم بنود النادي الأوروبي، هذا فضلًا عن التذمر البريطاني من العمالة الأوروبية.

ويؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من اتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد. وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر بـ 863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنوياً، بحسب بيانات "مدرسة لندن الاقتصادية".

فأزمة اللاجئين: والتي بدأت تثقل كاهل الحكومة البريطانية وتشكل عبئًا كبيرًا عليها كانت من أهم التحديات التي واجهت بريطانيا اثناء تواجدها داخل الاتحاد الأوروبي (جوني، 2017: 28).

ثالث عشر: التوفير المالي للصحة والتعليم: هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير 350 مليون جنيه إسترليني (480 مليون دولار) أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كاف لبناء مستشفى. كما أن المبلغ نفسه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأموال في البحث العلمي والصناعات الجديدة.

رابع عشر: وعود فضفاضة بالازدهار: وهي وعود منّى بها المعسكر الرافض للبقاء، المواطن البريطاني، حيث ظلت كلمات رئيس بلدية لندن السابق، بوريس جونسون، مصاحبة للمواطن البريطاني داخل اللجان، حيث لم ينسَ مقولته: "إذا صوتنا في 23 يونيو 2019 واستعدنا السيطرة على بلادنا

واقتصادنا وديمقراطيتنا، نستطيع عندها أن نزدهر كما لم نزدهر من قبل". تلك الوعود امتلأت بها الصحف المؤيدة للخروج، ومنها صحيفة "صنداي تايمز".

خامس عشر: التجارة الحرة: قدم معسكر المعارضين للبقاء تصوراً عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سبباً كافياً لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة.

سادس عشر: النفوذ الدولي: يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية. ومن أشهر الدعاة لهذا النفوذ بوريس جونسون.

سابع عشر: أولوية التشريعات الوطنية: الناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن.

مع توقعات الناخب البريطاني بمنح صلاحيات وسلطات أكبر للبرلمان البريطاني، جعلته يتأمل خيراً على الأصعدة كافة، خاصة أن بعض القوانين الداخلية في حاجة إلى تغيير، لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي ما يحول دون إقرارها (جديد، 2017: 34-37).

ثامن عشر: المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي: استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء، وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية.

وباعتقادي الشخصي فإن الاتحاد الأوروبي ذاته في طريقه إلى التفكك لأنه فقد دولة كبرى مثل بريطانيا ذات قوة عسكرية واقتصادية ضخمة. أما بالنسبة لبريطانيا فلربما يؤدي الانفصال إلى

نزاع سياسي بين إنجلترا وويلز من ناحية وبين أسكتلندا وإيرلندا الشمالية من ناحية أخري ربما ينتج عنه بالنهاية تفكك المملكة المتحدة وستثبت الشهور القادمة تداعيات هذا الأمر سياسياً واقتصادياً.

المبحث الثاني

التداعيات المستقبلية التي قد تترتب على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

يتناول المبحث الثاني، في المطلب الأول، التداعيات الداخلية. ويركز المطلب الثاني على التداعيات الدولية. وذلك في السياق التالي:

المطلب الأول

التداعيات الداخلية

أولاً: التداعيات الداخلية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد القومي

فيما يتعلق بالاقتصاد، فإن الخروج سيحرر بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والسقف المحدد للدين العام عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي ومن مراقبة المفوضية الأوروبية.

في القطاع المالي، ستفقد المؤسسات المالية "جواز السفر" الذي يسمح لها ببيع خدماتها المالية إلى الدول الثماني والعشرين في الاتحاد، وبعض البنوك والمؤسسات المالية الكبرى كانت قد قالت إنها ستنقل قسماً من نشاطها إلى داخل الاتحاد في حال خروج بريطانيا، ثم إن باريس يمكن إن تتحول إلى المركز المالي لمنطقة اليورو. بخروج بريطانيا من الإتحاد وستكون معفاة بحكم الواقع من أداء مساهمتها فيه والتي تقدر بـ 16.7مليار يورو، إلا أن صادراتها للاتحاد والتي تقدر بحوالي 50٪ من مجموع الصادرات، ستخضع لقانون الرسوم الجمركية المفروضة على الدول خارج الإتحاد بما أن بريطانيا أصبحت كذلك. كما سترتفع كذلك كلفة الواردات، كما أن هناك خشية من انخفاض الجنيه الإسترليني، ما سينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن البريطاني، كما سيختفي الدعم الأوروبي خاصة في ميدان البحث العلمي. ومؤيدو حملة الخروج يقولون إنه من صالح الاتحاد الأوروبي

التفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا حتى بعد أن تخلت عن عضويتها[4](علة، 2019: 362-363).

ويرى محللون اقتصاديون في بريطانيا ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أن الانسحاب سيجعل بريطانيا "أفقر" وفقاً لرؤى متفاوتة لحجم التأثير، حيث أكدت دراسات اقتصادية أعدها البنك الدولي أن خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدي إلى خسارة بريطاني الاتفاقيات التجارة الحرة وحوالي 224 مليار جنيه إسترليني (عبد الله، 2019: 3).

فضلاً عن تراجع الجنيه الإسترليني، الذي يعد من أبرز المشكلات البريطانية، حيث يعد سيناريو تراجع قيمة "الإسترليني" محتملا والذي بدت ملامحه عقب استفتاء الخروج عام 2016، حيث تراجعت قيمة الجنيه الإسترليني ووصلت إلى أدنى مستوى لها منذ 1985 مقابل الدولار، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الذهب ليحقق مكاسب تاريخية بلغت 22% من قيمة الذهب بما يعادله بالعملة البريطانية.

1- تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على سوق العملات

- **اليورو:** خسر ما يقارب 400 نقطة مقابل الدولار الأمريكي منذ استفتاء بريكسيت، ولا يزال يتحرك في اتجاه هابط مع استمرار حالة عدم اليقين حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو، خاصة مع تزايد المخاوف من خروج دول أخرى مع ازدياد الأصوات المساندة للأحزاب اليمينية الداعية للانفصال عن أوروبا في عدة دول كهولندا، إيطاليا، اليونان وفرنسا، أضف على ذلك المشاكل المتعلقة بضعف النمو الاقتصادي ومشاكل البنوك الأوروبية. ومع ذلك يبقى اليورو في موقف جيد مقابل الجنيه الإسترليني الذي كان أكبر المتضررين.

(4) بالمقابل اكدت دراسات اقتصادية أعدها البنك الدولي على ان خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدي إلى خسارة بريطانيا لاتفاقيات التجارة الحرة وحوالي 224 مليار جنيهًا إسترلينيًا، ويؤدي الخروج إلى انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 1.4% على الأقل بحلول 2019، ويفقدها القدرة على التأثير في الاتحاد الاوروبي على المستوى الاقتصادي والسياسي. سيعرض البلاد إلى موجات من المهاجرين غير الشرعيين بسبب تنصل دول الاتحاد من اتفاقيات الهجرة، منها إرجاع المهاجرين واللاجئين إلى أول بلد يصله المهاجر أو اللاجئ. سيفتح الباب أمام حرب تجارية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. سيجبر بريطانيا على إعادة التفاوض حول العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مراجعة الكثير من التشريعات والقوانين التي أقرتها وهي داخل الاتحاد لتنفيذ قراراته. ستكون له تداعيات سلبية فورية على سوق المال والأعمال في لندن إذ ستخسر بريطانيا "حقوق بيع الخدمات المالية " لدول الاتحاد الأوروبي والتي تتيح للمؤسسات والهيئات المالية البريطانية أن تبيع خدماتها إلى الدول الأوروبية دون أن يكون لها فروع فيها.

- **الدولار:** منذ عشرات العقود كان الدولار الأمريكي العملة الرئيسية المستعملة لمعظم دول العالم في الاحتياطات النقدية، مدعوماً بقوة الاقتصاد الأمريكي ومقدرته على التكيف مع الأزمات. ومنذ 23 يونيو2017، عرف الدولار ارتفاعات قياسية مقابل العملات الأوروبية، فقد انخفض زوج اليورو / الدولار الأمريكي من مستوى 1.14 إلى ما دون مستوى 1.11، في حين تراجع زوج الجنيه الإسترليني / الدولار الأمريكي من مستوى 1.50 إلى ما دون مستوى 1.30.ونظراً لاستمرار المخاوف الاقتصادية وحالة عدم اليقين في منطقة اليورو، يرجح أن يستمر الدولار في ارتفاعه مقابل اليورو والجنية الإسترليني، خاصة لو قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع نسب الفائدة.
- **الجنيه الإسترليني:** كان أبرز المتضررين من حدث الانفصال، حيث عرف انخفاضات قياسية أمام العملات الأخرى مسجلاً أدنى مستوى له خلال 31 عاماً. سبب آخر يجعل الجنية الإسترليني يعاني هو الديون السيادية للمملكة المتحدة التي تقدر ب 1.72 تريليون جنيه ما يمثل 90% من الناتج المحلي الإجمالي والشك الذي يحوم حول قدرتها على سداد ديونها خاصة في حالة دخول اقتصاد المملكة في حالة ركود، فمباشرة بعد إعلان نتائج الاستفتاء أعلنت وكالة التصنيف الائتماني المعروفة "ستاندارد أند بورز" خفض التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة من علامة "AAA" إلى "AA" ويتوقع أن تستمر معاناة الجنيه أمام العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكي والفرنك السويسري مع استمرار الغموض بشأن مستقبل المملكة المتحدة وخاصة لو قام البنك المركزي باتخاذ سياسات تيسيريه لتحفيز الاقتصاد.

2- سوق السلع بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

- **الذهب:** كان المعدن الأصفر أحد أكبر المستفيدين من استفتاء بريكسيت، ومن المعروف تاريخياً فالذهب يكون الملاذ الآمن للمستثمرين في أوقات الأزمات العالمية وفترات التقلب وعدم اليقين التي تسود أسواق الأسهم والعملات.

ومباشرة بعد استفتاء 23 يونيو عرف الذهب ارتفاعاً قياسياً بمعدل 4.5% ليقوم باختراق مستوى المقاومة عند 1300 دولار، المستوى الذي ارتد منه مرتين في سنة 2016 مسجلاً أعلى مستوى له خلال سنتين ليصل إلى مستوى 1366 بعد مرور أسبوعين من "البريكسيت".

وكان الذهب قد عرف ارتفاعاً بنسبة 28% منذ بداية سنة 2016 حيث ارتفع من مستوى 1060 إلى ما فوق مستوى 1360 مع نهاية شهر يونيو2016، مدعوماً بمخاوف تباطء نمو الاقتصاد العالمي وتقلبات الأسعار في أسواق الأسهم والعملات. ومن المرجح استمرار ارتفاع أسعار المعدن الأصفر مع استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق المالية والغموض حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو (أيوب، 2017: 54-57).

- **النفط:** عرف النفط سنة 2016 ارتفاعاً ملحوظاً بعد أن ارتد من أدنى مستوى له منذ سنة 2009 عند مستوى 27 دولار للبرميل ليصل إلى مستوى 52 دولار للبرميل. لكن يبدو أن هذا الارتفاع قد وصل إلى نهايته مع حدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- **أسواق الأسهم:** بعد التراجعات القياسية التي عرفتها أسواق الأسهم العالمية خلال اليوم الموالي للاستفتاء بعد أن سادت الأسواق حالة من الذعر مخافة تكرار سيناريو انهيار أسواق الأسهم العالمية سنة 2008 بعد أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، عرفت معظم المؤشرات العالمية ارتداداً قوياً لترجع إلى مستوياتها المحققة قبل الاستفتاء. على غرار مؤشرات أسواق الأسهم الأمريكية التي عرفت ارتفاعاً مدعومة بالأرقام الإيجابية لتقرير الوظائف في القطاع الغير زراعي لشهر يونيو. في حين انعكست اضرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أسهم الشركات الناشطة في قطاع الطاقة والقطاع البنكي.

ويُعد **قطاع العقارات** أيضا مهددا بتفاقم مشكلاته بعد الخروج غير المنظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث بدأ قطاع العقارات في التراجع فعلياً جراء حالة عدم الوضوح المتعلقة بالخروج الوشيك لبريطانيا.

كما أن الخروج قد أثر على **المنافسة**، إذ إن أي شركة بريطانية تريد الاستحواذ على شركة في الاتحاد عليها الحصول على موافقة سلطات منع الاحتكار في بريطانيا وفي الاتحاد، ما يعني كلفة قانونية أكبر ومخاطر الحصول على حكم مختلف من الجهتين. وسيسمح الخروج لبريطانيا بتقديم الدعم لأي من قطاعات اقتصادها دون الحصول على موافقة بروكسل، لكن في المقابل لا يمكنها أن تعترض على أي دعم ممكن أن تقدمه دولا لاتحاد لشركاتها الكبرى (الصمد، 2019: 3).

ومن المتوقع خسارة بريطانيا موقعها بين الدول السبع الصناعية الكبرى من حيث معدل النمو الاقتصادي، وهو ما تؤكده معظم التقديرات.

فبحسب دراسة كان أعهدها معهد "أكسفورد إكونوميكس" فإنه يتوقع معاناة المملكة المتحدة اقتصاديا، إذ إنها ستخسر من جراء خروجها ما يعادل 800 مليار يورو، ستذهب كلها لصالح المركز المالي الأوروبي المنافس. فقد تخسر خامس أكبر قوة اقتصادية في العالم قدرتها على الوصول على أساس تفضيلي إلى أكبر سوق لصادراتها بين ليلة وضحاها، ما يؤثر على كل القطاعات، ويؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتعطيل الموانئ البريطانية. ومن المتوقع أن تكون الخسائر المالية من أبرز المشكلات التي ستواجهها بريطانيا، حيث أكد وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن في وقت سابق أن الخروج من الاتحاد يمكن أن ينجم عنه رفع الضرائب على البريطانيين وخفض النفقات، لتعويض نقص مالي بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني أي 38 مليار يورو.

أما الوظائف أيضاً ضمن المشكلات التي تواجهها بريطانيا بعد الخروج، حيث أشارت الدراسة إلى أن الخروج البريطاني قد يكلف الاقتصاد خسارة قيمتها 100 بليون جنيه إسترليني (أي ما يوازي 145 بليون دولار)، بالإضافة إلى فقدان حوالي مليون وظيفة في العام 2020، هذا بالإضافة إلى إمكانية تراجع الناتج القومي الإجمالي بنسبة 6.6% بحلول عام 2030(Kevien,2017: 2-5).

كما تواجه بريطانيا أيضاً "**تراجع المكانة**"، حيث من المتوقع تراجع مكانة بريطانيا كأبرز سوق مالية أوروبية لصالح فرانكفورت ولكسمبورج. وتقدر وزارة المالية البريطانية عدد الوظائف المرتبطة مباشرة بتصدير خدمات مالية داخل الاتحاد الأوروبي بنحو 100 ألف وظيفة، وبعد خروج بريطانيا فإن قسما من هذه الوظائف ستنتقل إلى داخل الفضاء الأوروبي. وتتعاظم هذه الانعكاسات في ظل ما برز من غياب الرؤية لدى الجانب البريطاني في الآونة الأخيرة، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى سلوك مسارات قد تضر بالاستثمار في بريطانيا، خاصة في ظل ما يتم تصديره من احتمالية وقوع أزمة اقتصادية وفوضى بعد الخروج غير المنظم لبريطانيا.

وفي **قطاع الطاقة**، يؤدي خروج بريطانيا إلى رفع تكلفة الاستثمار في القطاع وتأخير المشاريع الجديدة، في ظل عجز متوقع في المعروض من الطاقة الكهربائية في البلاد. وسيتردد المستثمر في قطاع الطاقة، فضلاً عن أنباء حول تحذير شركتي شل وبيبي بخصوص الخروج. يتضح مما سبق أن الخروج سيؤدى إلى انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 1.4% على الأقل، ويفقدها القدرة على التأثير في الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي والسياسي.

ثانياً: أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المهاجرين واللاجئين

تعتبر الهجرة الدولية نعمة وتحديا للبلدان المضيفة، وهذا ما تعانيه بريطانيا منذ سنين، حيث يعيش اليوم، مئات الآلاف من المهاجرين في المملكة المتحدة. في المجموع، تشمل المهاجرين المولودين في الخارج 12.7%من السكان البريطانيين، مع 7.9 مليون من المهاجرين الأجانب الذين يقيمون في المملكة المتحدة اليوم.

أن تكوين الهجرة في المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تغيرت مع مرور الوقت، غير أنه يمكن أن يعزى أكبر ارتفاع من الهجرة إلى بريطانيا من الدول الثمانية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منذ 2004 وحتى عام 2012، حيث تغير نمط الهجرة وتزايدت من الدول الخمسة عشر الأصلية المكونة للاتحاد الأوروبي مع البلدين اللذين انضما في 2007 للاتحاد الأوروبي (بلغاريا ورومانيا)، بينما استقرت الهجرة من الدول الثمانية.

وفي يونيو 2016، كانت نصف الهجرة تقريبا (49%) تتألف من مواطني الدول الأعضاء الأصلية الخمسة عشرة، بينما بلغت حوالي الربع (26%) و(25%) من رعايا الدول الثمانية ورعايا الدولتين (بلغاريا ورومانيا) على التوالي.

أن غالبية المهاجرين من المنطقة الاقتصادية الأوروبية هم من الشباب، والمهرة والعمال ذوو الكفاءة، أفضل من نظرائهم الأصليين في سوق العمل البريطاني. وسيناقش وضع إقامة هؤلاء الأجانب عن طريق التفاوض بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي (طارق، 2017: 5).

ولذلك، فإن المهاجرين يسهمون بشكل فعال في اقتصاد المملكة المتحدة، وإذا اختارت بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد النموذج النرويجي أو النمط السويسري، سيكون ذلك لفتح حدودها للمهاجرين كجزء من البند المتضمن حرية حركة العمل.

ويمكن أن نستخلص أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يرجع جزئياً إلى مشكلتي الإرهاب واللاجئين، فاعتبر الكثيرون أن عضوية بريطانيا في الاتحاد تجعل أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية وتجعلها مهددة لمثل ما ضرب باريس وبروكسل. كما رأى أخرون أن الخروج من الاتحاد الأوروبي يسمح بتأمين حدود بريطانيا وتحديد الأفراد المسموح لهم وغير المسموح لهم بالدخول، لذلك سيلقى هذا الجزء الضوء على أثر خروج بريطانيا على المهاجرين من أصول عربية واللاجئين في بريطانيا.

أ) أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المهاجرين من أصول عربية

لعبت مشكلة الإرهاب دوراً في دفع بعض سكان بريطانيا للتصويت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي، حيث يخشى هؤلاء أن تصبح بريطانيا مثل فرنسا وخاصة عاصمتها باريس التي تعرضت لهجمات إرهابية عدة مرات، ففضلوا أن يحموا أنفسهم من هذه الهجمات وتلك التي انتشرت في دول أوروبية أخرى. وتفصح هذه الهجمات المتعلقة بصحيفة شارلي أبدو أو سلسلة هجمات نوفمبر 2015 وما يليها من تشدد في خطابات قوى اليمين وما ارتبط بها من هجمات مضادة لأهداف إسلامية وعربية أن المواطنة في فرنسا تعاني من خلل.

وعلى الرغم من أن فرنسا (العجاتي، 2015: 27-28) تضم أعلى نسبة من العرب المقيمين في أوروبا، وأنها البلد الذي يستقبل أكبر نسبة من الأفراد المولودين في أفريقيا بين مهاجريها، تعتبر نسبة سكان بريطانيا من ذوي أصول عربية كبيرة. فوفقاً لصحيفة the Guardian يصل عدد المسلمين في المملكة المتحدة إلى 2.8 مليون يعيش مليون منهم في لندن، وأوضحت الصحيفة أنه في عام 2011، عاش 2.7 مليون مسلم في إنجلترا وويلز، مقارنة بـ 1.55. مليون في عام2011 مما يؤكد ارتفاع أعداد المهاجرين من أصول عربية إلى المملكة المتحدة إلى الضعف تقريباً. وكان هناك أيضا 77 ألفا من المسلمين في أسكتلندا و3.800 في أيرلندا الشمالية. وبسبب هذه الأعداد الضخمة، يخشى البعض صعود أزمة هوية وعدم اندماج هؤلاء مع باقي السكان في بريطانيا مثل فرنسا مؤخراً مما يؤدى إلى انتشار الهجمات الإرهابية. فهؤلاء العرب لا يشبهون العرب المولودين في الوطن العربي حيث يحملوا هوية عربية مجهولة بالنسبة لهم كما لا يشبهوا الأوروبيين الذين توارثوا الأصل والثقافة الأوروبية مما ساعد على نمو أزمات ثقافية لدى الأجيال الحديثة خاصة الجيل الثالث (العجاتي، 2017: 28).

لذلك قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي بناء على عدم تمكنه من وقف انتقال نشاط هذا التنظيم من الشرق الأوسط إلى أوروبا، مصرة في ذلك على حماية حدودها من هذا الانتشار الذي سبق أن ضرب باريس وبروكسل.

ب) مصير اللاجئين إلى بريطانيا

يؤثر بالطبع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على وضع اللاجئين، فبدأت مشكلة اللاجئين منذ عام 2013، بعدما تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا في العالم

خمسين مليون شخص للمرة الأولى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتدخل الاتحاد الأوروبي إلا مع اتجاه أعداد هائلة من هؤلاء إليه (سلامة، 2016: 2).

ومنذ بداية أزمة الهجرة غير القانونية كانت بريطانيا أكثر الدول صرامة في التعامل معها فقد سمح قانونها المعدل في مارس 2013 باعتقال المهاجرين غير القانونيين ومنعهم من فتح حساب بنكي ومن العلاج. كما قامت الحكومة بعد اصدار القانون بإلصاق إعلان في بعض المناطق العامة يقول "إذا كنت مهاجرا غير شرعي فإما الرحيل وإما الاعتقال" وهو ما قوبل بانتقادات كثيرة ووضح العداء البريطاني للاجئين.

ثالثاً: التداعيات المحتملة للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي على قطاع التعليم

يعد التعليم العالي في بريطانيا اقتصاد خدمي وصناعة رئيسية، حققت منها بريطانيا نجاحاً اقتصادياً كبيرا. فنصيب الطلاب الدوليين، أو المهاجرين من إجمالي الهجرة الأوروبية والدولية نحو 27%. وكغيره من القطاعات التي سوف تتأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بدأ التأثير يظهر مبكراً. حيث أعلن رئيس لجنة التعليم بالبرلمان البريطاني النائب المحافظ "تيل كار مايكل" أن جامعة كامبريدج أرسلت تقريرا محذرة فيه من تأثير قرار الانسحاب من الاتحاد على أعداد الطلاب الأوروبيين الملتحقين بالجامعات البريطانية، متوقعة انخفاض الأعداد من 1100 طالب إلى 400 طالب سنوياً بنسبة 43%، وقدرت تكلفة الانخفاض نحو690 مليون جنيه إسترليني، قد تستفيد منها جامعات ألمانية، وأسترالية، وكندية، وأمريكية. وغيرها من الجامعات العالمية.

إضافة لما سبق، ثمة تداعيات أخرى، على التعليم في بريطانيا من شأنها أن تسبب خسارة لهذا القطاع منها (سلامة، 2016: 33-34):

قد تفقد بريطانيا عند خروجها من الاتحاد الأوروبي تمويل برنامج منح اتحاد "إيراسموس موندوس"، والذي ينفق على البرامج البحثية في الجامعات البريطانية، ويبلغ حوالي 730 مليون يورو سنويا.

خسارة إطارات تعليمية أوروبية متواجدة في الجامعات البريطانية يصل عددها نحو 6000 كادر من أساتذة الجامعات والباحثين، حيث لن يستطيعوا الحصول على التأشيرة البريطانية، والتي تحمل الحكومة البريطانية حوالي 635 ألف إسترليني، من مصاريف التغطية الصحية والتأشيرات بالنسبة لأكاديمي سلك الدكتوراه. في المقابل فإن مصير الطلاب البريطانيين في دول الاتحاد الأوربي

الـ 27، والذين يبلغ عددهم نحو 11000 طالب، تمول منحهم الدراسية اتفاقيات أوروبية ثنائية فضلاً عن مجانيتها في بعض الدول (السويد واليونان، وفنلندا، والدانمرك، والنمسا).

وتدرك المملكة المتحدة فوائد التعاون العملي وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء الأخرى، ولذلك فهي تسعى لتعزيز الاستجابات لتنظيم الهجرة والتقليل من ضغوطها الحالية والمستقبلية.

رابعاً: تداعيات الانسحاب البريطاني على سوق العمل

إن العنصر الجوهري في قانون العمل في المملكة المتحدة أنه يستند إلى قانون الاتحاد الأوروبي. فغالباً ما يقدم قانون العمالة في الاتحاد الأوروبي الحد أدنى من المعايير الدنيا والتي يجب ألا تؤثر على قانون العمالة المنزلية.

وفي بعض الحالات نجد أن قانون الاتحاد الأوروبي الذي رسخ في الأحكام على المستوى الدولي موجود بالفعل في القانون المحلي: فعلى سبيل المثال، في التمييز بين الجنس والعرق وبعض حقوق الأمومة.

ومع ذلك إذا استمر النمو في التصاعد فقد يحتاج سوق العمل إلى بدأ التوظيف مرة أخرى. إن المملكة المتحدة تدعم سوق العمل، وهي تسعى للحصول على أرقام صافي الهجرة لتصل إلى عشرات الآلاف، مع ضرورة النظر في كيفية القيام بذلك بطريقة تحمي بها اقتصادها ومختلف مصالحها الحيوية، فهي لا تريد لشركاتها أن تعاني من نقص في العرض في سوق العمل (هاشم، 2018: 41-46).

وقد أكد رئيس الوزراء "**جونسون**" أن بريطانيا ستكون دائماً في حاجة للمهاجرين من أوروبا خاصة ذووا المهارات العالية[5] (اليوم السابع، 2020)، وأن الهجرة يمكن أن تساعد في ملء النقص في المهارات وتقديم الخدمات العامة. واتساقاً مع هذا، يظهر تصور استمرار الهجرة العالية والمنخفضة المهارة من الاتحاد الأوروبي إلى حد ما.

([5]) ذكرت صحيفة تليجراف البريطانية أن رئيس الوزراء بوريس جونسون يجهز لفرض قيود جديدة على المهاجرين ذوي المهارات المتدنية الذين ينتقلون إلى بريطانيا بعد انتهاء الفترة الانتقالية للانفصال عن الاتحاد الأوروبي في ديسمبر، وأوضحت الصحيفة أن مساعدي جونسون يعدون خططاً ستتيح للحكومة تقديم موعد تعديل قواعد الهجرة عامين مما سيسمح بإلغاء التمديد المؤقت للقواعد الحالية حتى عام 2023.

خامساً: أبرز الأشياء التي ستتغير بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (أخبار الخليج، 2020)

أ- الأعضاء البريطانيون في البرلمان الأوروبي سيفقدون مقاعدهم: سيفقد الأعضاء البريطانيون في البرلمان الأوروبي، البالغ عددهم 73 عضواً، مقاعدهم، بشكلٍ تلقائي؛ إذ ستغادر المملكة المتحدة جميع المؤسسات والكيانات السياسية في الاتحاد الأوروبي. لكن المملكة المتحدة ستستمر في اتباع قواعد الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة الانتقالية، وستحتفظ محكمة العدل الأوروبية بحق المبحث في النزاعات القانونية.

ب- المشاركة في قمم الاتحاد الأوروبي: إذا رغب رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، في حضور قمم الاتحاد الأوروبي، سيتعين على الاتحاد توجيه الدعوة إليه، بشكلٍ شخصي، في المستقبل. كما لن يحضر الوزراء البريطانيون الاجتماعات الدورية للاتحاد الأوروبي، المعنية بالنظر في أمور مثل حدود الصيد البحري وغيرها.

ج- بدء محادثات تجارية رسمية: سيصبح بإمكان المملكة المتحدة البدء في إجراء محادثات مع كافة الدول حول وضع قواعد جديدة لبيع وشراء السلع والخدمات. ولم يكن من المسموح للمملكة المتحدة، خلال فترة عضويتها في الاتحاد الأوروبي، إجراء مفاوضات تجارية رسمية مع دول كالولايات المتحدة وأستراليا. ويرى مؤيدو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن امتلاك بريطانيا حرية وضع سياسات تجارية خاصة بها، من شأنه تعزيز الاقتصاد البريطاني.

علاوة على ذلك، لم يزل أمام المملكة المتحدة الكثير مما تجب مناقشته مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ يمثل الاتفاق التجاري بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أولوية قصوى، لتجنب الحاجة إلى فرض رسوم إضافية على البضائع والحواجز الجمركية، بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وفي حال التوصل لاتفاقات تجارية بين الطرفين، فلا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ، قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

د – تغيير لون جواز السفر البريطاني[6] (عبد الله، 2019: 3): ستعود جوازات السفر ذات اللون الأزرق الداكن، بعد مرور أكثر من 30 عاماً على استبدالها بجوازات السفر ذات اللون الأحمر القاني. ويذكر

---

(6) خدمات "جواز السفر": يتمحور تحليل القضايا والاهتمامات المتعلقة بالقطاع المالي حول ثلاث قضايا مهمة، هي: جواز السفر Passporting، وعدم اليقين التنظيمي، وهجرة العقول والمواهب. ويُعد جواز السفر Passporting العملية التي يمكن بموجبها لأي مؤسسة مالية مقرها في بريطانيا -سواء كانت بنوكًا، أو شركات تأمين، أو شركات إدارة أصول أن تبيع منتجاتها وخدماتها لبقية دول الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص أو الحصول على موافقة تنظيمية أو تعيين الشركات الفرعية المحلية للقيام بذلك. وقد كان جواز السفر، بالاقتران مع بعض العوامل الرئيسية الأخرى الموضحة أدناه، أحد الأسباب الرئيسية وراء قرار عدد كبير من المؤسسات المالية بتأسيس مقر في لندن. ففي 2017، قدر تقرير لمؤسسة "كيه بي إم جي" الدولية (KPMG) العاملة في مجال التدقيق والخدمات الضريبية والاستشارات، أن ما

أن وزير الدولة لشؤون الهجرة، براندون لويس، كان قد أشاد بخطوة العودة للتصميم "الأيقوني" لجواز السفر ذي اللون الأزرق الداكن، الذي اعتُمد لأول مرة عام 1921.

ومن المقرر أن يتم التحول إلى اللون الأزرق الداكن، خلال عدة أشهر، على أن تصدر جميع جوازات السفر البريطانية بهذا اللون، بحلول منتصف العام الجاري. وبطبيعة الحال، ستبقى جوازات السفر ذات اللون الأحمر القاني صالحة.

هـ – عملات بريكست: ستطرح الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين قطعة نقدية تذكارية، من فئة الـ 50 بنساً، تحمل عبارة: "السلام والرخاء والصداقة مع كل الأمم"، إلى جانب تاريخ الخروج الموافق 31 يناير 2020.

و– إغلاق إدارة شؤون بريكست: سيتم حل الفريق الحكومي الذي تولى مفاوضات الخروج بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، واتخاذ الإجراءات التحضيرية لخروج بريطانيا من الاتحاد دون اتفاق. وكانت رئيسة الوزراء السابقة، تريزا ماي، قد أنشأت إدارة الخروج من الاتحاد الأوروبي عام 2016. أما فيما يتعلق بالمحادثات المستقبلية، فسيتخذ فريق التفاوض مع الاتحاد من مبنى رئاسة الوزراء، في داوننغ ستريت، مقراً له.

ك– لن ترحل ألمانيا مواطنيها إلى المملكة المتحدة: لن يمكن إعادة بعض من المشتبه في ضلوعهم في ارتكاب جرائم إلى المملكة المتحدة، حال فرارهم إلى ألمانيا؛ إذ لا يسمح الدستور الألماني بتسليم المواطنين الألمان إلا للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وحول ذلك، قال متحدث باسم وزارة العدل الألمانية لبي بي سي نيوز: "لا يمكن تطبيق ذلك بعد مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي". وتقول وزارة الداخلية البريطانية إن إصدار مذكرات الاعتقال الأوروبية سيظل ممكناً، خلال الفترة الانتقالية، وهو ما يعني أن ألمانيا سيكون بإمكانها تسليم مواطنين غير ألمانيين إلى بريطانيا. لأن الفترة الانتقالية ستبدأ بعد الخروج الرسمي، مباشرة، ستظل الغالبية العظمى من الأمور على حالها، حتى نهاية ديسمبر 2020، على أقل تقدير (العيساوي، 2016: 4).

يقرب من 5500 شركة في المملكة المتحدة تعتمد على جواز السفر لممارسة الأعمال التجارية مع بقية الاتحاد الأوروبي. وأكثر من 8000 شركة في بقية دول الاتحاد الأوروبي تقوم بالتجارة في المملكة المتحدة باستخدام قواعد جواز السفر. ومع اقتراب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تصاعدت التساؤلات حول استمرار جواز السفر.

1-السفر: سيستمر تسيير القطارات والقوارب والرحلات الجوية، كالمعتاد. وخلال الفترة الانتقالية. ولدى مراجعة جوازات سفرهم، سيبقى بإمكان مواطني المملكة المتحدة الاصطفاف في الطوابير المخصصة لوصول مواطني الاتحاد الأوروبي فقط.

2- بطاقات التأمين الصحي الأوروبية: يُعنى بها البطاقات التي تسمح لمواطني المملكة المتحدة بتلقي العلاج الطبي في حالة المرض أو التعرض لحادث أثناء وجودهم في أي دولة أوروبية. وستظل تلك البطاقات صالحة، ويمكن استخدامها في أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها النرويج وسويسرا وأيسلندا وليختنشتاين، خلال الفترة الانتقالية.

3- الإقامة والعمل في الاتحاد الأوروبي: ستبقى حرية التنقل مكفولة، خلال الفترة الانتقالية، وهو ما يعني أنه سيتسنى لمواطني المملكة المتحدة العيش والعمل في أي دولة أوروبية، وكذلك الحال بالنسبة للمواطنين الأوروبيين الراغبين في العيش أو العمل في المملكة المتحدة.

4- **المعاشات التقاعدية:** سيستمر مواطنو المملكة المتحدة الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي في تلقي معاشاتهم التقاعدية الحكومية، والحصول على الزيادة السنوية.

5- **المساهمة في الميزانية:** ستواصل المملكة المتحدة المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة الانتقالية، ما يعني أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تمويل الخطط البريطانية الممولة من قبله.

6- **التجارة:** ستستمر التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي دون فرض أي رسوم أو حواجز جمركية إضافية. ليس هناك شك في أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) في مارس المقبل، بعد عضوية استمرت 47 عاما، ستكون له تَبِعات على الأعضاء الـ 27 الباقين في التكتل، على المدى البعيد.

المطلب الثاني

التداعيات الدولية

يبدو حتمياً أن السياسة الخارجية البريطانية الجديدة قد تختلف في توجهاتها عما كانت عليه خلال العقد الماضي، ولاسيما أن ثمة قناعة بالتغيرات الهيكلية الجديدة. ومع ذلك ستظل بريطانيا دولة قوية في إدارة دفة الشؤون الدولية، وإن تقلص هذا الدور؛ بما يعني أن العالم من المحتمل أن يراها بصورة أكثر تحفظاً أيديولوجيا في المستقبل المنظور (أخبار الخليج: 2020: 3).

فبعد خروجها فعلياً من عضوية الاتحاد الأوروبي وفق خطة "بريكسيت" التي صوت عليها البرلمان الأوروبي بصورة نهائية مؤخراً، ستكون بريطانيا أكثر حرية لجهة رسم سياساتها الخارجية والدفاعية ولاسيما حيال الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وهي المناطق الثلاث التي تشكل مرتكزات لهذه السياسات كونها الأهم لجهة المصالح الاقتصادية البريطانية وبالتالي ضرورة بناء نفوذ فيها.

ولأن منطقة آسيا/ الباسيفيكي هي الأسرع نمواً على الصعيد العالمي ولأنها تشهد تنافساً جيوبوليتكياً حاداً بين العملاقين الأمريكي والصيني فإنها هي التي تجذب اهتمام لندن أكثر من المنطقتين الأخريين. ولأن أستراليا واليابان هما أقرب حلفاء لندن فإنهما الأولى بالاهتمام والتركيز من قبل البريطانيين ضمن منطقة آسيا/ الباسيفيكي.

وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، إغفال التركيز على دول جنوب شرق آسيا التي من بينها ما ارتبطت بروابط كولونيالية قديمة مع بريطانيا وتربطها بها حالياً مصالح من خلال منظومة الكومنولث البريطاني. وفي هذا السياق قيل إن قيام لندن مؤخراً بافتتاح بعثة خاصة لها في العاصمة الأندونيسية جاكرتا، حيث يوجد مقر السكرتارية الدائمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً باسم آسيان، يندرج ضمن اهتمام السياسة الخارجية البريطانية الجديدة بتعميق روابط المملكة المتحدة مع الدول العشر الأعضاء في هذا التكتل بشروطها الحرة (بلاك وآخرون، 2017: 2).

أي خلافًا ما كان يحدث سابقاً حينما كانت لندن مقيدة بمرئيات وسياسات الاتحاد الأوروبي إزاء هذه الدول. وهذا يعني أن بإمكانها الآن أن تبدي بعض المرونة في تعاملاتها مع الأخيرة، وأن توقع معها اتفاقيات تجارة حرة تنطوي على بعض التنازلات في المواقف المبدئية، أو تتضمن تجاوزات فيما يتعلق بتوريد بضائع بمعايير وقائية صحية وبيئية أدنى من معايير الاتحاد الأوروبي مثلاً، كي تعطي لنفسها ميزة على حساب بقية الدول الأوروبية (رغم تحذيرات الاتحاد الأوروبي لها من الإقدام على ذلك) (المدني، 2020).

ولعل ما يشجع بريطانيا على هذه الخطوات حيال آسيا هو النصر الذي حققه رئيس حكومتها الحالية بوريس جونسون في انتخابات شهر ديسمبر 2019 بشكل لم يعد معه أسيرا لمساءلات وإعاقات من قبل المعارضة العمالية حول سياسات بلاده الخارجية والدفاعية من تلك التي أعلن جونسون ووزير خارجيته «دومنيكراب» بصراحة ضرورة الإقدام على تغييرها وتطويرها للمرة الأولى منذ العام 1989

لتتلاءم مع وضع بريطانيا السيادي الجديد ومكانتها كلاعب عالمي وعضو دائم في مجلس الأمن (تشالمرز، 2017: 4).

وهكذا فإن المؤكد هو تحول سياسات بريطانيا الخارجية والدفاعية نحو انخراط أعمق وأوضح لها في **آسيا/ الباسيفيكي** باعتبارها منطقة معقدة أمنياً ومقبلة على تنافس أشد خطورة بين واشنطن وبكين من ذي قبل، بل تتصاعد أهميتها التجارية لبريطانيا وأهميتها الأمنية للعالم ككل في المستقبل المنظور، لكن مع إيلاء اهتمام خاص باليابان التي وقعت معها بريطانيا في عام 2017 اتفاقية للتعاون الأمني (Whitman, 2018: 2-4).

وتدرك بريطانيا جيداً أنّ الشكل المستقبلي للإقليمين العربي والشرق أوسطي سيكونان محصلة للتفاعلات والعمليات السياسية المؤثرة دوليا، حيث لا يخفي عليها أنّ منطقة الخليج كانت منطقة نفوذ تابعة لها، وهي لا تزال تمارس سياستها الناعمة هناك، ولها تأثير ثقافي كبير على النخب المحلية التي تكونت غالبيتها في المؤسسات والمعاهد والجامعات البريطانية، لذلك فهي تعتبر أن طموحات إيران وسعيها للدخول في محاور دولية، باتت تشكل أخطارا كبيرة على التوازنات الإقليمية التي أرستها بريطانيا منذ قرن من الزمن في المنطقة. وبهذا يتضح الهدف الأساسي لقاعدة البحرين، التي تدخل في صميم سياسات حلف شمال الأطلسي الخاصة بـ "تطويق التمدد الإيراني الإمبراطوري".

كما أن بريطانيا واعية بأن أمن الخليج يشكل أهمية حيوية بالنسبة لاقتصادها، لذلك تؤمن بأن الحفاظ على استقرار بلدانه يصب في مصلحة العديد من قطاعاتها. كما أن جهوده هذه تتنزل في سياق الحد من تصاعد الدور الاقتصادي والتكتيكي الذي تقوم به كل من الصين وروسيا لتدعيم علاقاتها مع بلدان المنطقة (رمزي، 2017: 9).

خلاصة القول يبقى أن نشير من الناحية الجيوسياسية، إلى أنّ عددا من الخبراء البريطانيين يعتبرون أنّ منطقة الشّرق الأوسط تعرف تفاقما للصراعات، ويرون أنها مرشحة لمزيد من التصدع الجيوسياسي في ظل تواصل الأزمات في كل من العراق وسوريا واليمن، ومزيداً من التغييرات في أركان التوازن القائمة الآن إذا لم يتم الالتزام بأحكام المواثيق الدولية واستمرار تناقضات الأهداف والرؤى بين الأطراف الدولية الرئيسية. وهو ما يستدعي من العرب تنويع شراكاتهم ووضع بدائل استراتيجية جديدة تعتمد على تحالفات من كل دول العالم ومن مختلف القارات، على نحو يفتح لهم آفاقاً جديدة وتعزيزاً لأمنهم القومي في هذه المرحلة التي تعرف تغييرات سريعة (Cardwell, 2017: 12).

وبالتالي شهدت أوروبا واحداً من أهم الأحداث التي مرت بها في القرن الحادي والعشرين؛ وهو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه البريكست BREXIT. ولهذا القرار البريطاني تداعيات وآثار عديدة تجعل هناك اختلافاً في طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها المملكة المتحدة تجاه النظام العالمي. وفي هذا البحث نركز على ملامح الدور البريطاني في النظام الدولي والتغير الذي سوف يطرأ على هذا الدور بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Claudia & Nicolai, 2018: 16).

ومن هنا توجد ثلاث خيارات للدور الجديد للمملكة المتحدة للمشاركة في السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي: فهناك ثلاث احتمالات رئيسية تتمثل في التالي (Benjamin & Staiger, 2018: 16):

أ- **لاعب متكامل Integrated Player**: أي أن يكون للمملكة المتحدة وضع خاص حيث تشارك في مجموعات القتال وعمليات الدفاع المشتركة في نموذج عكسي لوضع الدنمارك " Reverse Denmark Position" ويكون لها حق المشاركة في مجلس العلاقات الخارجية وقت مناقشة التوجهات الاستراتيجية.

ب- **شريك مرتبط Associated Partner**: أي يكون وضعها أشبه بالنرويج، ليس لها عضوية في مجلس العلاقات الخارجية لكن لها حق "الحوار" في القضايا ذات الصلة، وسيظل لها حق المشاركة في المجموعات القتالية ووكالة الدفاع الأوروبية عبر اتفاقيات معينة. مما يجعل هذا الخيار بمثابة ترتيب مناسب يتيح تأثير قليل أو شبه منعدم على صنع السياسة الأوروبية.

ج- **مراقب منفصل Detached Observer**: سيعني ذلك أن المملكة المتحدة لن تشارك في أي مؤسسات رسمية وستتحدد مشاركتها في المهمات القتالية وفقاً للملف Case-by-case.

أما بالنسبة للدور البريطاني في النظام العالمي بعد اتمام عملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي (مطاوع، 2016: 36): فمن المتوقع أيضا أن يواجه العديد من التحديات المتمثلة في:

أولاً: التوصل لاتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي: من الأمور الأساسية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قضية العلاقات التجارية المستقبلية مع دول الاتحاد والشكل الذي ستتخذه هذه العلاقة، حيث يوجد العديد من الخيارات التي يمكن تطبيقها مثل الأخذ بتعريفات منظمة التجارة العالمية، أو التعامل الكومنولث، النرويج، سويسرا، كوريا الجنوبية، أو هونج كونج. وفي حين أن كل خيار له فوائد إلا أن الاتحاد الأوروبي يظل هو الأهم بالنسبة لبريطانيا، والعكس صحيح حيث إن

بريطانيا كانت مستورد مهم للسلع الأوروبية حيث يبيع الاتحاد لها بما قيمته 60 مليار جنية استرليني وهو أكثر مما تبيعه بريطانيا له، كما أنها كانت خامس أكبر اقتصاد في العالم. ومن المحتمل أن تحاول بريطانيا التفاوض للحفاظ على ترتيبات السوق الموحدة في حين أن الاتحاد الأوروبي لا يبدو أنه يستسيغ ذلك الخيار.

ثانياً: التوصل لاتفاق أمني: يجدر الاتفاق على الطريقة التي ستعمل بها بريطانيا مع دول الاتحاد في مجال الأمن، فقد كان هناك تعاون كبير بين الشرطة والأمن في المملكة والاتحاد وهو ما سيواجه تحديًا بعد الخروج فعلى سبيل المثال لم تعد المملكة ممثلة في الفريق الذي يدير يوروبول، الوكالة المنوط بها تنسيق التحقيقات الرئيسية في الجريمة المنظمة على نطاق أوروبا.

يضاف لذلك أنها ستفقد إمكانية استخدام أنظمة الاتحاد الأوروبي لفحص السجلات الجنائية للرعايا الأجانب، فسيقع على عاتق جونسون الوصول إلى اتفاقية تحكم تبادل البيانات مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: حقوق المواطنين بعد الخروج: سيكون ضمان حقوق المواطنين –البريطانيين والأوروبيين– أمراً معقداً، فبالنسبة لبريطانيا سترغب في الحد من دخول مهاجرين وعمالة إليها بينما سيسعى الاتحاد إلى الوصول لاتفاق منع ارتداد العمالة والمواطنين إليه في الوقت الراهن لأنه سيسبب عبئًا على حكوماته كونه يعني مزيد من البطالة على سبيل المثال.

رابعاً: حفظ الوحدة والاستقرار الداخلي: أثبتت قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أنها مثيرة للانقسام في جميع أنحاء المجتمع البريطاني، يضاف لذلك أنها أسفرت عن إعلان الأسكتلنديون رغبتهم في إجراء استفتاء للانفصال عن المملكة، وكذلك عودة الحدود بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية، بجانب إغفال وضع جزر القناة –جيرزي وجيرنسي– اللتين لم تحصلا على تصويت أثناء الاستفتاء بما قد يجعل لديهم إمكانية الوصول إلى السوق الموحد والاتحاد الجمركي، وكذلك جبل طارق الذي يعد تابعًا للمملكة المتحدة وله برلمان خاص به، فهي لا تزال تتمتع بإمكانية الوصول للسوق الموحد وانتخاب عضو البرلمان الأوروبي –تحت ستار دائرة جنوب غرب إنجلترا .

خامساً: الحفاظ على مكانة بريطانيا الدولية: وهي من التحديات الصعبة التي سيواجهها جونسون في ظل الاضطرابات والتوترات التي يشهدها العالم والتنافس المحتدم بين القوى الكبرى وتآكل النظام الذي كانت تحتل فيه بريطانيا مكانة كبيرة كقوة عظمى (عبد المجيد، 2020: 3).

سادساً: إثبات أن الخروج كان في مصلحة بريطانيا: كثيرًا ما راهن جونسون ورؤساء الوزراء من قبله على أهمية انفصال بريطانيا عن الاتحاد بما يحقق لها عديد من المزايا التي حرمت منها بسبب عضويتها فيه، بجانب تخليصها من أعباء تكبدتها بسبب العضوية. إلى حد أن وعد جونسون بالخروج دون اتفاق إن لزم الأمر متذرعًا بوجود عدة فرص أمام بريطانيا تحقق لها مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة مثل بدء علاقات تجارية مع الولايات المتحدة.

وفي سبيل ذلك تصدى المحافظون لاحتجاجات عنيفة ومعارضة كبيرة من قبل العمال وغيرهم ووضعوا مصير المملكة على المحك بتمسكهم بالخروج الذي يعني استقلال أسكتلندا وانفصال أيرلندا. ومن ثم يجب على جونسون تحقيق تلك المكاسب التي أدعى أن بريطانيا ستحصل عليها، وإثبات أن الأمر يستحق ثلاث سنوات ونصف من المعاناة.

وتشير إحدى التحليلات الاستراتيجية إلى أن مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي من المتوقع أن تؤدي إلى نتائج سلبية على دورها في النظام العالمي، وذلك للأسباب التالية:

1- بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، سوف تخسر بريطانيا مكانتها في الشؤون الدولية، ومن ذلك ما يلي:

- الدور الفعَّال الذي تقوم به بريطانيا في إطار الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وعلى رأسها "داعش"، والتصدي لتجنيدها المقاتلين الأجانب.
- الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وقيامها بدور المتحدث باسم أوروبا، لذا من المتوقع أن يؤول هذا الدور إلى فرنسا بعد مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي (Gibson, 2017: 16-17).
- الموقف المعارض الذي تتبناه بريطانيا حيال روسيا على خلفية أزمة ضم القرم، فبريطانيا هي الداعم الرئيس لتوقيع العقوبات ضد موسكو. ومن ثم، في حالة خروجها من الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يتغير موقف الاتحاد حيال روسيا، وبما قد لا يتفق والتوجه البريطاني.
- زيادة تدفق المهاجرين واللاجئين عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي، خاصةً ما سيترتب على ذلك من وقف تنفيذ بنود اتفاق "لو توكيه" Le Touquet مع فرنسا، والذي يفرض قدراً من الرقابة على عدد من النقاط الحدودية (Emerson (ed.), 2016: 22-29).

2- سيُلقي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بتبعاته السيئة على مشروع الاتحاد بصفة عامة.

3- خشي البعض من أن يؤدي مثل هذا الاستفتاء الشعبي إلى تدمير وحدة المملكة المتحدة ذاتها. فعلى سبيل المثال، بعد تصويت إنجلترا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، في مقابل تصويت أسكتلندا لصالح البقاء، سوف نكون بصدد أزمة داخلية كبيرة قد تؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة بصورتها المعروفة الآن.

فبعد قرار بريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي، يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات محتملة لتحديد العلاقة بين الطرفين، ويمكن التوصل إليها من خلال المفاوضات المتوقع أن تبدأ خلال الأسابيع القادمة لتنظيم عملية خروج بريطانيا.

يتمثل **السيناريو الأول:** فيما يعرف بالخيار النرويجي؛ بمعنى أن تغادر بريطانيا النادي الأوروبي مع بقائها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ ما يمنحها حق الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، ولكن مع تحريرها من قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها.

السيناريو الثاني: يتمثل بالنموذج السويسري؛ فسويسرا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي، ولكنها تتفاوض معه على اتفاقيات تجارية على أساس قطاعي، أي أن تحظى بحق الدخول المباشر إلى السوق الأوروبية الموحدة من خلال اتفاقيات ثنائية متنوعة.

لكنّ هذا السيناريو يعني أن تضطر بريطانيا إلى إعادة التفاوض على اتفاقيات ثنائية متعددة مع الاتحاد الأوروبي على غرار سويسرا التي فاوضت الاتحاد على مدى تسع سنوات لتوقيع 120 اتفاقية تضمن لها الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي وتشارك بشكل كامل في السوق الموحدة مقابل تطبيق داخلي لقواعد الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث: وهو الأقل ترجيحاً، هو النموذج التركي، بحيث تبرم بريطانيا اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي من دون السماح لمواطنيها التنقّل بحرية داخل الاتحاد الأوروبي.

وقد فقدت بريطانيا جزأ من مكانتها العالمية وأدوات تأثيرها خارج نطاق حيزها الجغرافي، وربما تجد نفسها مضطرة لقبول تقزم جديد بعد إعلان رئيسة وزراء أسكتلندا أن بلدها يفضل أن يكون جزءاً من الاتحاد الأوروبي، مما قد يفتح الباب أمام تفكيك المملكة المتحدة لوجود الرغبة لدى

الأسكتلنديين تنظيم استفتاء للانفصال مما يقلل نفوذ المملكة، وكذلك إعلان – حزب الشين فين – دعوته لاستفتاء لتوحيد أيرلندا.

أما الاتحاد الأوروبي فلن يعود كما كان، فقد فقد التوازن القائم في الترويكا الأوروبية بين لندن–باريس – برلين، وفقد قوة نووية صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن، وتحولها إلي قطب في (أوروبا جديدة متعددة الأقطاب)، وأصبح كياناً بقوة نووية واحدة تحيط به قوتان نوويتان عند الأطراف، بريطانيا العضو السابق، وروسيا الخصم اللدود، إضافة لفقدانه امتداده استراتيجي عبر الأطلسي بفقدان دور بريطانيا المحوري في الربط بين بروكسل وواشنطن، وكلاهما خصم من مكانة الآخر عالميًا بشكل يصعب بشدة تدارك آثاره السلبية (كارس، 2016: 49).

خاتمة

من خلال ما سبق، يتضح أن قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي قد ترك بصماته على الهجرة وسوق العمل في بريطانيا، فقد وجد أن المهاجرين من دول الاتحاد إلى بريطانيا يقدمون خبراتهم عندما يكون هناك نقص في المهارات ويساعدون على استدامة النمو الاقتصادي، من خلال استبدال السكان الأصليين من فئة المتقاعدين، لذلك إذا أرادت بريطانيا أن تحتفظ بحق الوصول الكامل إلى السوق الموحدة فقد تضطر إلى الحفاظ على حرية تنقل اليد العاملة بين المملكة المتحدة والاتحاد. كما أنه قد يفرض الخروج من الاتحاد حصول المواطن البريطاني على تأشيرة شينجن، ناهيك عن تصاعد التكلفة الاقتصادية للسفر بفعل انخفاض العملة وضعف القدرة الشرائية من ناحية، والقيود على شركات الطيران الأوروبية موحدة التكلفة بين دول الاتحاد، وسيؤدي أيضاً تأثير قرار الانسحاب من الاتحاد على أعداد الطلاب الأوروبيين الملتحقين بالجامعات البريطانية، حيث قدرت تكلفة الانخفاض بنحو690 مليون جنيه إسترليني سنوياً، قد تستفيد منها جامعات ألمانية، وأسترالية، وكندية، وأمريكية. بالإضافة إلى فقدان بريطانيا الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي ضمن البرامج البحثية في الجامعات البريطانية، والذي يبلغ حوالي 730 مليون يورو سنوياً (راشد، 2019: 24).

سيتأثر سوق العمل البريطاني نتيجة الخروج من الاتحاد، إذ أن ترحيل أعداد كبيرة من العمال، وعودتها إلى دول أوروبا سوف يدفع سوق العمل المحلي إلى تعويض هذه العمالة بنفس الحجم. غير أن نجاح هذه الفرضية يتوقف على حجم العمالة المدربة والماهرة ومدى احتياج الاقتصاد

البريطاني لها من ناحية، وحجم العمالة غير الماهرة من ناحية أخرى، والتي قد تكون محل نزاع في مفاوضات الخروج.

كما وجدنا أن سوق العمل قد تباطأ في بريطانيا نتيجة الاستفتاء. ففي الأشهر الستة الأخيرة من سنة 2016 انخفض معدل النمو للعمالة إلى 0.2 % أدنى من السنوات الأربع الماضية. وتم استيعاب ذلك بصعوبة حيث توقف التوظيف وزادت إجمالي ساعات العمل، وبالمثل كانت هناك دلائل تشير إلى أن الشركات نجحت أخيراً في رفع الإنتاجية من القوة العاملة التي لديها. وقفز الإنتاج لكل ساعة عمل إلى 1.2%. ومع ذلك إذا استمر النمو في التصاعد فقد يحتاج سوق العمل إلى بدأ التوظيف مرة أخرى.

وتوصل البحث لعدد من النتائج، لعل أبرزها:

1. إن المملكة المتحدة ترمي إلى تأسيس علاقات خاصة جديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية في أعقاب خروجها من الاتحاد؛ لتفسح المجال إلى المبادرات المشتركة معه والفعاليات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.
2. من أجل المساعدة في ردم الهوة في التمثيل الدبلوماسي الناجمة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ستحتاج المملكة المتحدة إلى زيادة الاستثمار في التمثيل الدبلوماسي في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية في العواصم الأوروبية الأخرى.
3. يجب كبح جماح الإغراء باستخدام "فائض الأمن" للمملكة المتحدة كورقة مساومة –أي دورها بوصفها قوة عسكرية واستخباراتية في أوروبا الغربية–، مع ذلك فإن مساهمة المملكة المتحدة في الأمن الأوروبي تعمل على تذكير دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بالمصالح والقيم القوية التي سيواصلون الحصول عليها بنحو عام.
4. سيكون من الصعوبة بمكان بالنسبة للمملكة المتحدة أن تبقى محتفظة بنفوذها في المناطق مثل: (البلقان، وأوكرانيا، وشمال أفريقيا، وتركيا) طالما شكل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي – وفي بعض الحالات العضوية المحتملة في الاتحاد الأوروبي– دافعاً سياسياً قوياً لها، ومن المرجح أن تسعى دول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من خروج بريطانيا من أجل زيادة نفوذها.
5. إن تأثير المملكة المتحدة في الأمن الأوروبي سيبقى كبيراً؛ نظراً لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قدرة واستعداداً في حلف الناتو، لكن مع ذلك سيبقى الأمر الأكثر صعوبة على المملكة

المتحدة من ترجمة هذا الالتزام إلى نفوذ سياسي؛ إذ يتعين أن تعمل جاهدة لضمان أن تكون مدخلات سياستها ليست على هامش أو نتيجة تترتب على نتائج الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

6. هناك نقاش قائم بشأن احتمالية تحويل منصب نائب القائد الأعلى للتحالف في الناتو (DSACEUR) الذي شغلته المملكة المتحدة منذ العام 1951– إلى عضو آخر في الناتو لا يزال جزءاً من الاتحاد الأوروبي، وقد تكون هناك طرق مبتكرة لمعالجة هذه المسألة، لكن مع ذلك أن حقيقة ما جرى بالفعل إنما هو رسالة واضحة بأن نفوذ المملكة المتحدة ضمن حلف الناتو لا يمكن أن يكون محصّناً كلياً من عواقب الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.
7. إن دور المملكة المتحدة بوصفها شريكاً عالمياً ذا قيمة للولايات المتحدة سيظل على الأرجح من دون ضرر بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، مقارنة بدورها بوصفها "جسراً" دبلوماسياً بين الولايات المتحدة وأوروبا. إن إمكانية العزلة الدبلوماسية في أوروبا يمكن أن تغري الحكومة بالاعتقاد بأنه لا بديل عن الوقوف "جنباً إلى جنب" مع الولايات المتحدة في أي صراع عسكري في المستقبل، وقد عززت التجارب خلال العقود الأخيرة الماضية ضرورة توخي الحذر، والآن ربما ستزيد رئاسة دونالد ترامب الرغبة في الحفاظ على علاقات أمنية قوية مع كلٍّ من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على السواء.
8. تحتاج المملكة المتحدة إلى موازنة رغبتها في استخدام الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بوصفه فرصة لتعميق نفوذها كقوة عالمية مع استمرار مصلحتها في الأمن والاستقرار في أوروبا، وفي خضم أوج نشاطها في الشؤون الدولية بعد عقد من العام 1997، تطمح المملكة المتحدة بأن تكون "قوة من أجل الخير"، وهي الأجندة التي تحققت بفضل النمو الاقتصادي السريع والبيئة الأمنية المواتية في أوروبا، واليوم على النقيض من ذلك فإن الإصرار الروسي –مع الآثار غير المباشرة المتعددة الناجمة عن انهيار الدول العربية الرئيسة– يجعل من التهديدات الأمنية في جوار المملكة المتحدة الأوربي أكثر أهمية من أي وقت مضى منذ العام 1990.
9. وإذا ما استمر هذا النمط، فإن الأولوية النسبية التي تعلقها المملكة المتحدة على أمن أوروبا يمكن أن تتزايد، بإزاء انحسار قدرتها على التأثير في شكل العمل الجماعي.

قائمة المراجع

- **المراجع العربية**

أولاً: الدوريات العلمية

1. باسم راشد، "الاتحاد الأوروبي أمام خطر التفكك"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد216، أبريل 2019.
2. رامي حميد، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي.. دراسة في الاسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو 2017.
3. راضية مزانى، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي.. الدوافع والانعكاسات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الأول، أبريل، 2019.
4. سلوى بن جديد، "تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 206، أكتوبر 2016.
5. محمد مطاوع، "تحديات الخروج والبقاء.. تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 203، 2016.
6. محمد عله، "الاثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، الجزائر، العدد 34، يونيو 2019.
7. نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461، المجلد 40، 2018.
8. هايدي عصمت كارس، "مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام ، العدد 206، أكتوبر 2016 .

ثانياً: المقالات والأبحاث العلمية

1. أحمد بوخريص، **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: الأسبـــــاب والتداعيـــات**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، اكتوبر ،2017).
2. إيناس عبد الله، **ما بعد بريكست: هل تفقد "لندن" مكانتها المالية في العالم؟**، (بيروت: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ 20 مايو 2019).
3. بسام جونى، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، (لبنان: بيروت، وزارة الصناعة اللبنانية، فبراير 2017).
4. جيهان برسوم بخيت، **دراسة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والنتائج المترتبة عليه**، (القاهرة، وزارة المالية، الادارة العامة للمعلومات الاحصائية، يونيو 2018).
5. جيمس بلاك وآخرون، **الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي: فهم التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي**، تقرير الاستعراض العام، مؤسسة راند، 2017.

6. حسن نبهان سلامة، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، (غزة: مركز الدراسات الاقليمية، يونيو 2016).
7. ريم عبد المجيد، **بريطانيا وتحديات ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 6 فبراير 2020).
8. سمير رمزي، **التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكست**، (القاهرة: مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2017).
9. صبا طارق، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأثر ذلك على المهاجرين واللاجئين**، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2017).
10. محمد العجاتي، **الأجيال الجديدة في أوروبا من أصول عربية وأزمة الاندماج (النموذج الفرنسي)، ضمن: الشباب وجماعات العنف.. رؤى شبابية**، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورغ، 2015).
11. ميثاق مناحي العيساوي، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية، الفرات، يونيو،2016).
12. مالكلو لمتشالمرز، **السياسة الخارجية والأمنية للمملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي**، القاهرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.
13. نوران شريف مراد، **الخروج الغامض. مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي**، (بيروت: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابريل 2016).
14. نوار الصمد، **بريكست بلا صفقة: سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق**، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يونيو 2019).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. محمد أحمد أيوب، **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، قسم العلوم السياسية، 2017.

رابعاً: المواقع الالكترونية

1. عبد الله المدني، **السياسات الخارجية البريطانية بعد بريكست**، جريدة البيان الإماراتية، 18 مارس 2020، على الرابط التالي:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-02-11-1.3775427
2. **تداعيات «البريكست» على سياسة بريطانيا الخارجية**، جريدة أخبار الخليج، البحرين، 6 فبراير 2020، على الرابط التالي: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1199347

خامساً: الجرائد اليومية

1. (1) اسماء عز الدين، **أبرز محطات بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من الانضمام إلى الانفصال**، جريدة الوفد المصرية، يونيو 2016.

2. (2) حسن محمد حسين حمدان، الإتحاد **الأوروبي وبريطانيا "إستراتيجية البناء على رمال متحركة"**، جريدة رأى اليوم، فبراير 2019.

- **المراجع الأجنبية**

1 - books

1. Benjamin Martill**& Uta Staiger, Brexit and Beyond: Rethinking the Futures of Europe,**(UCL Press, Jan 2018).
2. Michael Emerson (ed.), **Britain's Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave**, (Brussels: Centre for European Policy Studies, 2nd Revised edition, March 2016).
3. Kevien O' Rourke**, A Short History of Brexit From Brentry To Backstop**, London: Oxford Uni, Press, 2017).(
4. Paul James Cardwell, **The United Kingdom and the Common Foreign Policy of the EU: From Pre-Brexit**("Awkward Partner" to post-Brexit "Future Partnership"?, EURINT Iasi, Romani, ANTERO Conference, University College Dublin, Ireland, May 2017).
5. Vernon Bogdanor, **Beyond Brexit: Towards a British Constitution, Bloomsbury** Publishing, Feb 2019).(

2 - Periodicals

1. BejaminMartill and Monika sus, **Post-Brexit EU/UK Security cooperation: NATO`, CSDP+ or "French Connection**", The British Journal of Politics and International Relations, Political Studies Association, vol. 20 (4), 2018.
2. Cameron Gibson, "BREXIT: The Challenges Facing Both Britain and the European Union," International Centre for Policy Studies**, Foreign Affairs**Study, 2017.
3. Claudia Major & Nicolai Von Ondarzo, No "**Global Britain" after Brexit**, SWP Comment, No. 24, German Inistitute for International and Security affairs, June 2018.
4. Richard G. Whitman, **UK Foreign and security Policy Post-Brexit:** The search for European Strategy, UI Brief, No.1, 2018.